الايجاد بلا موجد فلا يعرف جواز تعميم الكلام عليه وعلى الاعدام
بلا عدم فلا وجه للتخصيص به بل الابق هو التعرض باسكان ذلك
التعميم ايضاً **قول** المحشي وبطلان ذلك بديهي غني عن البيان هذا
اشارة الى ان ذلك البطلان بديهي جلي فلذلك لم يتعرض الشارح
الى بيانه لا بالاستدلال ولا بالتنبيه الظاهر ان ذلك اشارة الى كل
من الرجحان بلا مرجح والترجيح بلا مرجح اذ لا وجه للتخصيص بالثاني
كما يوهمه العبارة من اول الامر **قول** المحشي الاول اه تقريره على الوجه
المقصود ان الواقع في نفس الامر اما عدم الترجيح اصلا او ترجيح
الراجح دائما او ترجيح المساوي او المرجوح في بعض الاوقات لكن
الواقع في نفس الامر ليس عدم الترجيح اصلا ولا ترجيح الراجح دائماً
فهو ترجيح المساوي او المرجوح في بعض الاوقات وبعكس بالعكس
المسنوي الى قولنا ترجيح المساوي والمرجوح واقع في نفس الامر
في بعض الاوقات وهو المطلوب اذ لا شك ان الواقع في نفس الامر
في بعض الاوقات الاخر هو ترجيح الراجح والحاصل ان المطلوب هو
الموجبة الجزئية لا الكلية لان الخصم يدعي السالبة الكلية وهي لا
شئ من الترجيح بترجيح المساوي ولا بترجيح المرجوح وبلزمها
على تقدير وقوع الترجيح الموجبة الكلية وهي كل ترجيح الراجح
وهي باطلة لانها لو فصدت يلزم اما تحصيل الحاصل او التسلسل في
الترجيحات والمرجحات او الدور واللوازم كلها باطلة فكذا الملزوم
فيلزم صدق نقيضها وهو قولنا بعض الترجيح ليس بترجيح
الراجح لئلا يلزم رفع النقيضين وهو يستلزم صدق قولنا بعض
الترجيح ترجيح المساوي او المرجوح على تقدير وقوع الترجيح
وهو المطلوب ويدل عليه قول المحشي فيما سيأتي فالايجاد بالاتيان
قد يكون ترجيحاً لذلك وبهذا التقرير يتضح ما سيأتي من السؤال
والجواب فان قيل يجوز ان يكون ترجيح الترجيح نفسي الترجيح

وان يكون

وان يكون مرجح المرجح نفس المرجح كما جاز فايقاع الايقاع و
اختيار الاختيار فلا يلزم شئ من التسلسل والدور قلنا لا يجوز
ذلك ههنا على ما لا يخفى على المتامل فتامل **قول** المحشي اي اثبات
الرجحان الداعي الى هذا التفسير قوله او احتياج كل ترجيح اه
لكن قد عرفت حاله فالاولى عدم القصر عليه بل التعرض باسكان
جله على ايجاد الراجح ايضاً وباسكان جله على الاعم من الايجاد و
الاعدام ايضاً فتدبر **قول** المحشي فيفتقر وجود كل حادث الى مؤثر
فيه سنا هيه يحتمل ان يكون اشارة الى ان الفساد يلزم من جهتين
وان جاز التسلسل في هذه الترجيحات والمرجحات مع قطع النظر عن
ذلك ويحتمل ان يكون اشارة الى نفساد الاخير **قول** المحشي مراده
انه لا يكون اه يعني ان المراد ببطلان الايجاب الكلي والمراد من الحصر
هو الحصر بالنسبة الى الانتهاء لا بالنسبة الى نفس الامر **قول** المحشي
الثاني ان وجود الممكن اه هذا اعكس ما في عبارة الشارح من وجوه
ثلثة فكان اعترض عليه بوجوه ثلثة لان ما ذكره المحشي هو الاب
بقوله لكن ترجيح احد المتساويين او المرجوح واقع في كلامه اشارة
الى انه ليس رجحان العدم على الوجود في نفس الامر شيئاً ورجحانه
عليه بالنسبة الى علة العدم شيئاً اخر بل هما شئ واحد ويدل عليه
قوله والمرجوح نظراً الى العلة ويمكن ان يقال ان العدم مقدم
على الوجود والشارح نظر اليه وان رجحان العدم على الوجود
بالنسبة الى الممكن من حيث انه ممكن مقدم على مساواته له بالنسبة
الى ذات الممكن وذلك الشان يقتضي ان يقول فايجاده ترجيح
المرجوح او المساوي بتقديم المرجوح على المساوي **قول** المحشي
والمرجوح نظراً الى العلة اعترض عليه بان الخصم قد يمنع على
ان الممكن لا يصدر عن علة ما لم يترجح ولم يصل الى حد الوجوب
فلا نسلم ان ايجاد الممكن ترجيح المرجوح بل نقول اذا تحقق شرائط

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)